كلمة وفد جمهورية العراق

السيد عمر أحمد البرزنجي

وكيل وزير الخارجية للشؤون القانونية والمتعددة الأطراف

أمـــــام

"الإجتماع رفيع المستوى للجنة التحضيرية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الدورة (46)"

13 حزيران 2016

فيينا/ النمسا

السيد رئيس الجلسة ...

اصحاب المعالي

السيدات والسادة الحضور

السيد الرئيس،

بدايةً اسمحوا لي إن اعرب عن ادانة حكومة بلادي للحادث الارهابي الذي ارتكب بالامس الاحد 6/12 في الولايات المتحدة الامريكية، الذي يؤشر بان خطر الارهاب يتطلب وقفة جادة من المجتمع الدولي للحفاظ على استمرار الانسانية والعيش بسلام .

السيد الرئيس،

اتشرف بالتقدم بالتهنئة الى حكومة رومانيا بمناسبة ترؤسها الاجتماع الوزاري والدورة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما لا يفوتني هنا توجيه الشكر الى السيد لاسينو زيربو الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية للمنظمة على كلمته الافتتاحية وعلى التقارير التي أعدها للدورة الحالية، والإعراب عن سروري للمُشاركة في هذا الإجتماع الهام لثقتنا التامة بأنه سيقدم رسالة في غاية الأهمية تدعو إلى الإسراع في تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبخاصة أنه يتزامن مع مناسبة مرور (20) عاماً على فتح باب التوقيع على المعاهدة، الأمر الذي يزيد من أهمية انعقاد إجتماعات اللجنة الموقرة ويدفع بإتجاه ضرورة البحث عن السُبل الكفيلة لتعزيز نظام عدم الإنتشار الدولي بشكل عام واهداف نزع السلاح وتنظيمهِ بكل فئاتهِ بشكل خاص.

ينضمُ وفد بلادي إلى بيان مجموعة الـ(77) والصين الذي يلقيه سعادة مندوب ناميبيا الدائم بأسم المجموعة، كما ينضمُ الى بيان المجموعة العربية الذي يلقيهُ سعادة المندوب الدائم للمملكة المغربية.

السيد الرئيس،

أن حكومة بلادي، الذي صادق على المعاهدة في عام 2013، وأعلن قبل هذا التأريخ التطبيق التام لمفردات المعاهدة واحكامها بشكل طوعي إلى حين دخولها حيز النفاذ، وذلك تنفيذاً للمادة (9-أولاً-هاء) من دستور العراق لعام 2005، التي تؤكد على توجهات العراق الجديد في العمل مع المنظومة الدولية بما يخدم حفظ السلم والامن الدولي. فضلاً عن إيمان حكومتي التام إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم الإنتشار النووي بإركانها الثلاثة المترابطة: نزع السلاح، ومنع الإنتشار، والإستخدام السلمي للطاقة النووية، تُعتبران حجر الزاوية الأساس في نظام عدم الإنتشار الدولي. وفي ذات السياق، تؤكد حكومة العراق على قناعتها التامة بأن إنشاء المناطق الخالية من الاسلحة النووية ومن كافة أسلحة الدمار الشامل هي الوسيلة الأمثل التي تتناغم مع تحقيق عالمية الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة بنزع اسلحة الدمار الشامل. لذا نؤكد هنا على أهمية العمل لتحقيق تقدم ملموس في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ومن كافة اسلحة الدمار الشامل ووفقاً لمقررات مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم الإنتشار لعامي 1995 و 2010، ورفض العراق لأي تقليص للأهداف القائمة عليها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

السيد الرئيس،

إن التقدّم المحرز في مجال نزع السلاح النووي حتّى الآن غير كافٍ في ضوء العواقب الإنسانية المحتملة لهذا السلاح من جهة، ومع تزايد خطر الارهاب الدولي، من جهة أخرى، الذي أصبح يُشكل التهديد الأكبر للبشرية في مسعاه للحصول على اسلحة الدمار الشامل بشكل عام والمواد الداخلة في صناعتها. أمام ذلك، فأن بلادي تُجدد دعمها وبشدة لـ"تعهد النمسا"

بشأن الآثار الانسانية للأسلحة النووية، الذي أصبح يضم أكثر من 158 دولة ومجموعة من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني. وبخاصة بعد أن أصبح موضوع الآثار الانسانية أحد البنود التي تنظر فيها الجمعية العامة للامم المتحدة، وكما ورد في الوثيقة المرقمة (A/RES/70/47) لعام 2015. الذي رحب بالمناقشات التي تحققت في المؤتمرات المعنية بالاثار الانسانية للاسلحة النووية التي عقدت بدعوة في النرويج والمكسيك والنمسا في الاعوام 2013 و 2014 على التوالي، والتي شاركت فيها حكومة بلادي بإهتمام ودعمت النتائج التي خرجت بها هذه المؤتمرات. فضلاً عن إعراب الجمعية العامة في قرارها المذكور عن إيمانها الراسخ بأن إدراك العواقب الكارثية للأسلحة النووية يجب أن يشكل الأساس الذي تستند إليه كافة النهج والمساعي الرامية إلى نزع السلاح النووي.

السيد الرئيس،

على الرغم من ذلك، فأن خطر هذه الأسلحة النووية ما زال مستمراً، وبخاصةً مع عدم تحقيق عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية على حدٍ سواء. بينما يُشكل كلاهما ركناً أساسياً في نظام منع الإنتشار النووي الدولي. لذا إنتهز فرصة إجتماعكم الموقر لدعوة الاطراف الثمان الواردة في الملحق الثاني من المعاهدة إلى المصادقة على المعاهدة وبأسرع وقت من أجل توفير فرصة جديدة للجهود الدولية التي تُبذل لتعزيز عالمية المعاهدة ومن اجل وقف وانهاء التجارب النووية والقضاء على المخاطر والتهديدات الناجمة عن تلك التجارب. وفي هذا الصدد، أدعو جميع الدول إلى الإستمرار بوقف تجاربها النووية، بينما ندعو هنا دولا أخرى إلى وقف التجارب النووية، وبخاصة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تُعد إنتهاكاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتهديداً للسِّلم والأمن الإقليمي والدولي وما في ذلك من إنعكاسات سلبية على نظام عدم الإنتشار الدولي.

فضلاً عن ذلك، يُشير الواقع الى ان الجماعات الإرهابية قد تتمكن من الحصول على التكنولوجيا والمواد الضرورية لإنتاج مثل تلك الأسلحة. إذ اصبح الارهاب النووي احد اكبر واخطر التهديدات التي تواجه الامن الدولي، على الرغم من تدابير الامن النووي المشددة التي تتبعها الاطراف المعنية بكونها الوسائل الضرورية للحيلولة دون وصول المواد النووية الى ايدي الارهابيين وغيرهم من جهات اخرى غير مرخص لها بذلك. لكن مع ذلك، فأن التجربة التي يواجهها بلادي في محاربة الارهاب نيابة عن العالم في العراق تُشير علاماتها وبكل وضوح أن الجماعات الارهابية لا تحدهم حدود ولا تلزِمهم منظمات أو أعراف دولية معينة، الأمر الذي يبقى خياراً واحداً لمكاف حتهم وهو التعاون الدولي المعزز ويستدعي ذلك مجهوداً جماعياً ضمن إطار عمل دولي قوي لمنع انتشار المعدات النووية وللتأكد من حفظ هذه المعدات بعيدا عن متناول الإرهابيين.

السيد الرئيس،

أُجدد مرة أخرى في إطار دعم الجهود الدولية لإيجاد عالم خال من الاسلحة النووية، حرص بلدي العراق على المشاركة بفعالية في مختلف الأنشطة الهادفة إلى دعم اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو نائب للرئيسين المشتركين للمؤتمر العاشر (اليابان وكازاخستان) ومرشح للرئاسة المشتركة للمؤتمر الحادي عشر الخاص بتسهيل دخول المعاهدة حيز التنفيذ. فضلاً عن دعوتهِ الثابتة لأهمية تعزيز الدعم الفني ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

كما لا يفوتني هنا التقدم بالشكر والتقدير للمنظمة على تبرعها بالمعدات والبرامج كجزء من المساعدات التقنية التي تقدمها اللجنة التحضيرية للدول الاطراف لتعزيز قدرات مركز البيانات

الوطني لاستقبال ومعالجة وتقديم تقارير لنظام الرصد ومركز البيانات الدولي وتيسير المشاركة الفعالة لنظام التحقق داخل معاهدة حظر التجارب النووية.

ختاماً **السيد الرئيس** ان العالم بدون الاسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل الاخرى سيصبح اكثر امنا بالنسبة لنا جميعا ولاجيالنا القادمة فلنعمل لتحقيق هذا الهدف، من خلال دعم بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تُعتبر معاهدة شاملة تحظر كل تفجيرات تجارب الاسلحة النووية وأيّ تفجيرات نووية اخرى، وتسد الثغرة التي تشوب معاهدة الحظر الجزئي لتجارب الاسلحة النووية لعام 1963.

وشكراً...